

تحديات مكافحة التهرب الضريبي في سورية "دراسة حالة لمعوقات الأداء من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم في مدينة حماة"

الباحثة: د. قمر ايمن المللي¹

الملخص

هدف البحث إلى كشف ظاهرة التهرب الضريبي في سورية، ومعرفة أهم تحديات مكافحتها باعتبارها تؤثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة وأدائها الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة أثر مجموعة العوامل الهيكلية المتمثلة في (البنية التحتية الرقمية-الاطار التشريعي-التنسيق المؤسسي-التكامل الالكتروني) وأثرها في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية، وتم الاعتماد على أسلوب المسح الإحصائي، وذلك من خلال إعداد قائمة استقصاء مناسبة لجمع البيانات الأولية من واقع مجتمع وعينة البحث من أجل استخدامها في اختبار فرضيات البحث، وتم الاعتماد على برامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإظهار النتائج وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تساهم في تفسير تباين فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية بنسبة معنوية احصائياً مع تفاوت في قوة مساهمة كل متغير حيث كان الاطار التشريعي الأكثر تأثيراً مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة، وبناءً على النتائج أوصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد حزمة اصلاح متكاملة للإصلاح الضريبي وربط أي اصلاح تشريعي بتعديلات تقنية وتنسيقية مصاحبة، مع إعادة توجيه استثمارات البنية التحتية لتخدم هذا التكامل.

مصطلحات البحث: التهرب الضريبي ، تحديات مكافحة التهرب الضريبي

¹ عضو هيئة تدريسية في كلية العلوم الادارية والمالية في الجامعة الوطنية الخاصة

Challenges in combating tax evasion in Syria

"A case study of performance obstacles from the perspective of employees at the General Authority for Taxes and Fees in Hama City"

Researcher: Dr. Kamar Ayman Al-Mille²

Researcher: Dr. Qamar Ayman Al-Malli

Abstract

This research aims to uncover the phenomenon of tax evasion in Syria and identify the most significant challenges in combating it, given its negative impact on state revenues and economic performance. This is achieved by studying the effect of a set of structural factors—namely, digital infrastructure, the legislative framework, institutional coordination, and electronic integration—on the effectiveness of combating tax evasion in Syria. A statistical survey method was employed, utilizing a suitable questionnaire to collect primary data from the research population and sample. This data was then used to test the research hypotheses. Statistical analysis software (SPSS) was used to present the results. The study concluded that the independent variables collectively contribute to explaining the variation in the effectiveness of combating tax evasion in Syria to a statistically significant degree, with varying degrees of contribution from each variable. The legislative framework proved to be the most influential compared to the other independent variables. Based on these findings, the study recommends the adoption of a comprehensive tax reform package, linking any legislative reform to accompanying technical and coordination amendments, and .redirecting infrastructure investments to support this integration

Keywords: Tax evasion

Challenges of combating tax evasion

² Faculty member at the College of Administrative and Financial Sciences, National Private University

1- المقدمة

تُعد الضرائب والرسوم من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتعاني معظم الدول النامية ومنها سورية من مشكلة التهرب الضريبي مما يؤثر على قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي.

ولما كانت الضريبة فريضة مالية يدفعها الشخص للدولة بصورة جبرية ونهائية، دون مقابل خاص ومباشر يعود عليه، بل بغرض المساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة فقد نشأ التهرب الضريبي، كونه وسيلة من وسائل التخلص من الأعباء الضريبية الواقعة على كاهل الفرد المكلف، سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً. وتشير آخر احصاءات في عام 2021 على أن حجم التهرب الضريبي في سورية يتجاوز 2000 مليار ل.س، ونظراً لذلك فإن هذا البحث يسعى بشكل عام إلى كشف ظاهرة التهرب الضريبي في سورية، ومعرفة أهم تحديات مكافحتها باعتبارها تؤثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة وأدائها الاقتصادي.

2- الدراسات السابقة:

1- (مدكو وآخرون، 2020)، "مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي المطبقة في كل من مصر وتركيا وماليزيا. ووضع الحلول والاقتراحات للسياسة الضريبية المناسبة لمكافحة التهرب الضريبي في مصر لزيادة الإيرادات الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية في مصر غير مستقرة بالمقارنة بكل من تركيا وماليزيا وأن معدل الفاقد الضريبي وأيضاً معدل التهرب الضريبي بالنسبة للمجتمع الضريبي في تركيا وماليزيا أقل نسبياً من مصر.

2- (الصبيحي علاء، 2022)، "دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي".

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحول الرقمي ودورها في الحد من التهرب الضريبي وبيان المزايا والتحديات المتوقع حدوثها عند استخدام هذه التقنية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي وسيلة معاصرة للحد من التهرب الضريبي وتسهم قدرة المستخدمين وكفاءتهم الوظيفية في استخدام الرقمنة إلى تعزيز الثقافة الضريبية لدى المكلفين وتحقيق نوع من العدالة الضريبية.

الدراسات باللغة الأجنبية :

1- Hossain, M. S., Ali, M. S., Ling, C. C., & Fung, C. Y. (2024). **Tax avoidance and tax evasion: current insights and future research directions from an emerging economy**

"التهرب الضريبي والتجنب الضريبي: رؤى حالية وتوجهات بحثية مستقبلية في اقتصاد ناشئ"
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي والتهرب الضريبي في بنغلاديش، واقتراح أجندة بحثية مستقبلية.

وتوصلت إلى أن التهرب الضريبي يعود لعدة عوامل منها: انعدام الثقة بالمسؤولين الوطنيين، وتعقيد السياسات، وتسييس السلطة الضريبية، وضعف الاستقرار السياسي، وعدم كفاءة التدقيق، ونقص التسجيل، ونقص التعاون الإداري، ونقص المساءلة، ونقص الاستشارات، والتسوية في قضايا المقاضاة الضريبية.

2- GUYTON, John, et al. (2021) **Tax evasion at the top of the income distribution: Theory and evidence.**

التهرب الضريبي في أعلى شرائح توزيع الدخل: النظرية والأدلة

هدفت الدراسة إلى تحليل دقة بيانات التدقيق الضريبي العشوائي في كشف التهرب الضريبي المتطور (خاصة عبر الحسابات الخارجية والشركات الوهمية) لدى أصحاب الدخل الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2006-2013)، ومقارنتها ببيانات التدقيق العمليتي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في ظل أساليب التدقيق المستخدمة خلال الفترة 2006-2013، فشلت بيانات التدقيق العشوائي الفردية في رصد التهرب الضريبي المعقد عبر الحسابات الخارجية والشركات العابرة مما يقلل من القدرة على تحقيق العدالة الضريبية ويتطلب إعادة هيكلة أنظمة الرقابة عالمياً وخاصة في الاقتصادات ذات التفاوت الكبير في الدخل للحد من التهرب الضريبي.

3- Benkraiem, R., Uyar, A., Kilic, M., & Schneider, F. (2021). **Ethical behavior, auditing strength, and tax evasion**

"السلوك الأخلاقي وقوة التدقيق والتهرب الضريبي"

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير كل من التشجيع على السلوك الأخلاقي وتعزيز معايير التدقيق على التهرب الضريبي وتوصلت إلى أن السلوك الأخلاقي تأثير احصائي أقوى من معايير التدقيق في خفض التهرب الضريبي عالمياً، وأوصت الدراسة بالتركيز على بناء ثقافة أخلاقية ضريبية (تدريب-حوافز-توعية) وأن نجاح السياسات الضريبية يتطلب تكييف الأدوات حسب البيئة المؤسسية والاقتصادية لكل دولة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأن الدراسات السابقة درست التهرب الضريبي وأسبابه من وجهة نظر المكلف، بينما تحاول الدراسة الحالية معرفة التحديات التي تؤثر على فعالية مكافحة التهرب الضريبي وذلك من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم مما قد يساعد على فهم معوقات الأداء وسد الثغرات الموجودة والتي قد ترفع من قدرة الهيئة العامة للضرائب والرسوم والمديريات التابعة لها من مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

3- مشكلة البحث:

يُعد التهرب الضريبي عائق حقيقي في سورية أمام تعافي الاقتصاد السوري في مرحلة بناء سورية الجديدة، حيث يفاقم عجز الموازنة العامة من قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية، وعدم قدرة السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها الاجتماعية من خلال إزالة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وتقليل الفجوة بينها، عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي بصورة أكثر عدالة، لذلك لا بد من الوقف عند أهم التحديات التي تقلل من فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية، وبناءً عليه يمكن طرح مشكلة البحث على شكل السؤال التالي:

ماهي تحديات مكافحة التهرب الضريبي في سورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو أثر البنية التحتية الرقمية في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية؟
- 2- ما هو أثر غياب التشريعات الرادعة في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية؟
- 3- ما هو أثر ضعف التنسيق المؤسسي (غياب البروتوكولات الرسمية-تعقد الاجراءات-عدم غياب المسؤولين) بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الأخرى (المصارف-الجمارك) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية؟
- 4- ما هو أثر غياب التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية؟

4- أهمية البحث:

❖ **الأهمية العلمية:** يساهم البحث في تناول تحديات مكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الجهاز الضريبي أنفسهم وليس فقط من وجهة نظر المكلفين أو النصوص القانونية ويدمج البحث بين أربعة متغيرات رئيسية (البنية التحتية الرقمية - التشريع - التنسيق المؤسسي - التكامل الالكتروني) في نموذج واحد، مما يسمح بفهم التأثيرات التفاعلية بين هذه العوامل مجتمعة مما يساهم في سد الفجوة المعرفية في الدراسات الميدانية السورية فيما يتعلق بالتهرب الضريبي.

❖ **الأهمية العملية:** تأتي أهمية البحث من خطورة التهرب الضريبي في سورية كظاهرة تهدد الاستقرار الاقتصادي وتضعف العدالة الاجتماعية، خاصة في مرحلة بناء سورية الجديدة والتي تتطلب تعبئة الموارد المحلية من خلال تشخيص التحديات المؤسسية والتقنية والقانونية-من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم(بحماة)- يقدم البحث حلولاً قابلة للتطبيق تهدف إلى تعزيز الحصيلة الضريبية وإعادة الثقة بين الدولة والمكلفين عبر نظام ضريبي أكثر عدالة وشفافية.

5- أهداف البحث:

- 6- بيان أثر البنية التحتية الرقمية في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 7- بيان أثر غياب التشريعات الرادعة في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 8- بيان أثر ضعف التنسيق المؤسسي(غياب البروتوكولات الرسمية-تعقد الاجراءات-عدم غياب المسؤولين) بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الأخرى (المصارف-الجمارك) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 9- بيان أثر غياب التكامل الالكتروني(عدم ربط قواعد البيانات) بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل توصيف الظاهرة محل الدراسة من أجل جمع البيانات الثانوية من المصادر الآتية: الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث والدوريات العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث. وفي الجانب الميداني اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح الإحصائي، وذلك من خلال إعداد قائمة استقصاء مناسبة لجمع البيانات الأولية من واقع مجتمع وعينة البحث من أجل استخدامها في اختبار فرضيات البحث، وتم الاعتماد على برامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإظهار النتائج.

7- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين مجموعة العوامل الهيكلية المتمثلة في (البنية التحتية الرقمية-الاطار التشريعي-التنسيق المؤسسي-التكامل الالكتروني) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية وينتفع منها الفرضيات الأربع التالية:

- 1- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية الرقمية في القدرة على مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 2- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لغياب التشريعات الرادعة في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

3- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والرسوم

والجهات الاخرى مثل (المصارف-الجمارك) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

4- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لغياب التكامل الالكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في

فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

8- مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع البحث جميع العاملين في الفروع المحلية للهيئة العامة للضرائب والرسوم في سورية، وأما عينة البحث فاقتصرت على الهيئة العامة للضرائب والرسوم في مدينة حماة فشملت جميع العاملين في مديرية المالية في حماة، والذين يباشرون أعمال التحصيل الضريبي المباشر ضمن دائرتي الدخل وكبار المكلفين ومتوسطي التكليف، حيث تم توزيع (40) استبياناً شخصياً واستبعاد (6) استبيانات غير مكتملة. وتم اعتماد أسلوب العينة القصدية لضمان اختيار الأفراد الذين يمتلكون معرفة مباشرة بتحديات مكافحة التهرب.

9- حدود البحث:

الحدود الزمانية: ستمت الدراسة التطبيقية في هذا البحث في عام 2025.

الحدود المكانية: شملت العاملين في مديرية المالية في مدينة حماة.

10- متغيرات البحث

- المتغير المستقل (البنية التحتية الرقمية-التنسيق المؤسسي-التشريعات-التكامل الالكتروني)
- المتغير التابع (فعالية مكافحة التهرب الضريبي)

11- الاطار النظري للبحث:

11-1- تعريف التهرب الضريبي: «التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة ويمكن أن يتم قبل تحقق الضريبة باستخدام بعض الوسائل التي لا تحقق التزاماً على المكلف أو بعد تحقق الضريبة بعدم أدائها للخرينة» (6).

أما فيما يتعلق بالقانون الناظم لمكافحة التهرب الضريبي وهو القانون رقم 25 لعام 2003 فقد عرف التهرب الضريبي على أنه (7):

"كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً ويقصد التهرب من دفع الضرائب والرسوم كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاؤها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً استثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر المالية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره".

11-2- أطراف التهرب الضريبي(8):

للتعرف على مفهوم التهرب الضريبي بشكل واضح لا بد من التعرف على أطراف التهرب الضريبي وهي العناصر الأساسية المكونة لهذه الظاهرة.

أ . التشريع الضريبي:

حيث أن قصور التشريعات الضريبية عن مواكبة التطورات الاقتصادية للبلاد وارتفاع معدلات الضريبة وتعدد التشريعات الضريبية وتعدد ثغرات متعددة فيها تسمح للمكلفين من الاستفادة منها في التهرب الضريبي.

ب . الإدارة الضريبية:

قلة كفاءة الإدارة الضريبية وقلة عدد عناصرها وصعوبة تحديد المطرح الضريبي كل ذلك أدى إلى تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي فقلة الكفاءة تؤدي لجعل تطبيق القوانين يتم بشكل عشوائي ودون فهم واستيعاب النصوص الضريبية فتعدد التعليمات التنفيذية التي تأتي في أغلب الأحيان ممن يفسر الماء بالماء بالإضافة لأخطاء الجباية وتعدد الإجراءات الإدارية وتعقيداتها الروتينية كثيراً ما تنتشر روح الكراهية الضريبية لدى المكلف.

ج . المكلف:

يمثل المكلف العنصر الأهم في الأطراف المكونة للتهرب الضريبي لصعوبة تخليه عن الأموال التي يحوزها فلا بد للمكلف كي يشعر برغبة بأداء الضريبة أن يكون مقتنعاً أن هذا الاستقطاع الضريبي جزء من الاستقطاعات الضريبية التي يدفعها غيره من المواطنين وأن يربط بين النفع العام المتحقق له وبين هذا الاستقطاع مما ينعكس عليه فيتولد لديه شعور بالمسؤولية وتقل رغبته بالتهرب ويتعود على أداء الضريبة ويمثل للنظم والتشريعات الضريبية.

ولا بد أن يكون هناك أساسيات مرسخة لدى المكلفين وغياها يؤدي بهم إلى التهرب وأهمها:

1 — الشعور بالعدالة: وهي مراعاة الدولة لأعباء المكلف العائلية وتكليفها حسب قدرته المالية وتحقيق العدالة بين ذوي الدخل المحدود وغيرهم.

2 — الوعي الضريبي: من خلال الربط بين النفع العام وسداد الضريبة واعتبار الأخلاق المالية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأخلاقية للمجتمع.

11-3- أنواع التهرب الضريبي:

أولاً: التهرب الضريبي وفقاً لمعيار الحجم:

1 . التهرب الضريبي الكلي:

ويقصد به التهرب عندما يصبح بإمكان المكلف التخلص من الضريبة المكلف بها بشكل كامل فلا يقوم بتسديدها إلى خزينة الدولة وذلك إما عن طريق قيام المكلف بإخفاء نشاطه كلياً عن الإدارة الضريبية أو بإخفاء جزء من نشاطه الخاضع لضريبة نوعية بذاتها عن باقي نشاطه الاقتصادي.

2 . التهرب الضريبي الجزئي:

ويقصد به التهرب الذي يحصل عندما يتخلص المكلف من جزء من الضريبة المتوجبة عليه عن طريق إسقاط جزء من نشاطه الخاضع للضريبة أو من خلال تمكن المكلف من التخلص جزئياً من نوع ما من الضرائب وذلك بإسقاط بعض العمليات أو الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة كأن يقوم المكلف بإخفاء نشاطاته التي لا تدخل فيها الدولة كطرف فلا تخضع تلك الأنشطة للضريبة المتوجبة (9).

ثانياً: التهرب الضريبي وفقاً للمعيار القانوني:

1 . تهرب مشروع:

وبعني مخالفة المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة دقيقة وعدم الالتزام بدفعها كأن يقوم شخص ما بنقل ملكيته إلى ورثته عن طريق عقد بيع خلال حياته حتى يتخلص من ضريبة التركات بعد وفاته وغالباً ما يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لكي يتفادى دفع الضريبة بطريقة لا يعاقب عليها القانون وإذا ما انتشرت ظاهرة التجنب الضريبي من دفع الضريبة تلجأ الإدارة الضريبية إلى تعديل القوانين التي تعاني من بعض الثغرات وتتشدّد في تفسير القوانين الضريبية بما يمنع التهرب القانوني ومثال ذلك: استقرار الرأي في سوريا على أنه لا يشترط في المكلف الخاضع لضريبة الأرباح التجارية أن يكون تاجراً وفقاً لأحكام قانون التجارة وذلك بغية عدم فتح المجال للتهرب أمام الذين يحققون أرباحاً تجارية ولا يعتبرهم قانون التجارة بمثابة تاجر (10).

2 . تهرب غير مشروع:

وبعني مخالفة المكلف للأحكام القانونية باستخدام وسائل الغش والتحايل لتفادي دفع الضريبة فقد يتم التهرب غير المشروع بامتناع المكلف عن تقديم بيان دخله أو تقديم بيان كاذب عن طريق إخفاء بعض مصادر دخله عن

الإدارة الضريبية بقصد إخفاء أموالهم على نحو يتعذر على الإدارة الضريبية جباية قيمة الضرائب ويطلق على هذا النوع من التهرب غير المشروع اصطلاح (الغش الضريبي). ومن أهم صور التلاعب:

أ - الاحتفاظ بمجموعتين من الدفاتر والسجلات بحيث يسجل في إحداها الحسابات الفعلية بينما يسجل في الأخرى الحسابات الوهمية بهدف عرضها على السلطات الضريبية.

ب — التلاعب بقيمة الإيرادات المتحققة من خلال تحقيق قيمة المبيعات أو التلاعب بقيمة مردودات المبيعات أو تقييم بضاعة آخر المدة بأقل من قيمتها الحقيقية.

ج — التلاعب بقيمة النفقات الجارية من خلال المبالغة ببعض بنودها مثل إضافة رواتب وهمية وزيادة الهدر والتلف في المنشآت الصناعية.

د - قد يكون التهرب من الضريبة عند التحصيل كما لو قام شخص ببيع ممتلكاته بيعاً حقيقياً مع إخفاء حقيقة هذا المبلغ عن الإدارة الضريبية.

هـ — المراكز الخاصة للتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية أو تقديم فواتير مزورة تتضمن قيمة أقل من قيمتها الحقيقية أو تشميلها لبند مغاير للبند الحقيقي لتخفيف الرسم الجمركي(11).

-11-4-آثار التهرب الضريبي:

يترتب على ظاهرة التهرب الضريبي آثار تضر بمصلحة الدولة وبمصلحة المكلفين الأمناء الذين قاموا بتأدية الضرائب المفروضة عليهم ومن أهم الآثار الناتجة عن التهرب الضريبي ما يلي:

1. أثر التهرب على عملية التنمية:

يشكل التهرب أحد معوقات عملية التنمية وذلك بسبب قلة الإيرادات التي تصل إلى الخزينة العامة باعتبار الضرائب إحدى الوسائل الهامة في تمويل عملية التنمية فالنقص الحاصل نتيجة التهرب من دفع الضريبة يؤدي إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية كما يؤدي إلى إضعاف فعالية الضريبة في إمكانية استخدامها كأداة من أدوات السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي(12).

2. أثر التهرب الضريبي على المنافسة بين المشروعات:

يؤدي التهرب الضريبي إلى تدهور شروط المنافسة بين المشروعات حيث تكون الفرصة أكبر للمشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي الذي يحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي قد تكون أكثر إنتاجاً أو فائدة

للمجتمع حيث ينخفض بالنسبة لها نفقات الإنتاج بمقدار ما تهربت منه ضريبياً وهو ما يحقق لها ميزة انخفاض التكاليف مقارنة مع غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامثالها للضريبة وبالتالي تنافسها بطريقة غير متكافئة الأمر الذي يشجع المشاريع الأخرى الممتثلة للضريبة على التهرب منها لمواجهة المنافسة غير المتكافئة والاستمرار في السوق(13).

3. أثر التهرب الضريبي على المستوى العام للأسعار:

يؤدي التهرب إلى انعدام تحقيق أهداف السياسة المالية وذلك عندما تهدف السياسة الضريبية إلى امتصاص النقد الزائد عن طريق خفض الطلب الفعلي الذي يضمن إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

ففي فترة التضخم تهدف السياسة المالية الضريبية إلى سحب القوة الشرائية الزائدة من المستهلكين والتي تتسبب في ارتفاع الأسعار حيث تؤدي الضرائب المباشرة إلى تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الدخل المتاحة عن طريق الاقتطاع الضريبي ونجاح البعض في التهرب منها يؤدي إلى انعدام فاعليتها كأداة لتحقيق ذلك وهو ما يؤدي إلى زيادة التشتت المتاح في يد المستهلكين وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي بما يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار(14).

4- الآثار الاجتماعية والسياسية للتهرب الضريبي:

بحسب المفهوم الحديث للمالية العامة، بات تحقيق العدالة الاجتماعية هو أحد الأهداف الرئيسة للضريبة، بواسطة دورها الفعال في إزالة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وتقليل الفجوة بينها، فالتهرب الضريبي يقود حتماً إلى إحباط الهدف الاجتماعي للضريبة؛ لأنه يزيد الهوة بين طبقات المجتمع، باعتباره يحرض الدولة . بدافع الإبقاء على الحد المطلوب من الحصيلة الضريبية لتمويل الإنفاق العام . على عدم مراعاة العدالة الضريبية في فرض الضرائب، فيتحمل المكلفون غير القادرين على التهرب . وهم عادةً أصحاب الدخل المنخفضة والمحدودة العبء الأكبر من الضرائب. في حين يتحمل المتهربون من الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفعة العبء الأقل، مما يبعد المسافة بين الطبقات، ويمس بالرضا السياسي والاستقرار الاجتماعي في الدولة(15).

-11-5- مكافحة التهرب من الضريبة:

إن مكافحة التهرب الضريبي، تتحقق بالقضاء، أو بالتضييق قدر الإمكان من مسبباتها. وكلما زادت إمكانية الدولة في ذلك، كلما اقتربت من تحقيق أهدافها ويمكن لذلك أن يتم من خلال ما يلي:

1. التشريع:

عن طريق تفسير القوانين، وتعديلها يمكن سد الثغرات التي يستفيد منها المكلف للتهرب من الضريبة العائدة لعمومية القوانين وغموضها وعدم دقتها وتضاربها وتعقيدها أو القصور فيها(16).

2. تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف:

عندما لا تكون العلاقة بين المكلف والإدارة قائمة على أساس الخصومة، وعندما يشعر المكلف بأنه يؤدي واجباً وطنياً بدفع الضريبة وتعمل الإدارة في مساعدته في ذلك، يزداد الوعي الضريبي عند المكلف والكفاءة الفنية عند الإدارة، فتخف وطأة التهرب(17).

3. تشديد رقابة الإدارة:

وتتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة، كأن يجيز المشرع للموظفين الماليين حق الاطلاع على أوراق ومستندات المكلفين أو أن تطلب الإدارة رقابة ذاتية من المكلف بحلف اليمين على صحة المعلومات التي صرح بها.

4. الاتفاقات الدولية:

وهي تعقد بين دولتين متجاورتين بغية توسيع سلطة رقابة الدولة إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة. وتسمح هذه الاتفاقيات للدوائر المختصة بالاطلاع على نشاط رعاياها في الدول الأخرى فتحد من تهريب الأموال إلى الخارج.

12-الاطار العملي

12-1-قائمة الاستبيان:

المحور الاول: ويشمل الأبعاد التالية:

1- البنية التحتية الرقمية: (DIG)

2- الاطار التشريعي والعقوبات (LEG)

3- (التنسيق المؤسسي بين الهيئة العام للضرائب والجهات الرقابية الأخرى) (INS)

4- التكامل الالكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف (ELE)

المحور الثاني: ويشمل فاعلية مكافحة التهرب الضريبي في سورية (tax)

وقد استخدمت الباحثة مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (1) يبين درجات الموافقة لقائمة الاستقصاء

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

كما تم تصنيف متوسطات الإجابة إلى ثلاثة مستويات: عالٍ - متوسط - متدنٍ

وعلى أساس أن درجة محايد هي درجة متوسطة من الموافقة ويقابلها العدد (3)، وبناءً على ذلك اعتمدت الباحثة التصنيف التالي:

الجدول رقم (2) تصنيف الإجابات

من 1 إلى أقل من 2.5	من 2.5 إلى أقل من 3.5	من 3.5 إلى 5
متدني	متوسط	عالي

12-2- صدق وثبات أداة البحث:

تم التأكد من صدق الاستبانة بأن تم عرضها على (2) من المحكمين المتخصصين وفي ضوء الملاحظات والتوجيهات التي قدمها قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي تركّزت معظمها على تحسين صياغة بعض العبارات وحذف بعض العبارات غير الملائمة.

تم إجراء اختبار الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة لتحديد مدى ارتباطها مع بعضها بحيث لا تتغير إذا طبقت في ظروف مختلفة، وتم استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ، Cronbach Alfa) كما يلي في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) (ألفا كرونباخ، Cronbach Alfa)

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	34	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	34	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Cronbach's Alpha	N of Items
.832	24

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss27)

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.832) مما يعني أن الأسئلة في الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات جيد جداً وهذا يعني أن أسئلة الاستبيان مترابطة بقوة والإجابات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها في التحليلات الإحصائية اللاحقة.

12-3- نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (4) نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الأول البنية التحتية والرقمية

رقم السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T Test	اتجاه العينة	درجة الموافقة
1	14	20	0	0	0	4.41	0.49	88.2	16.47	موافق	عالية
2	16	9	5	4	4	4	1.05	80	6.014	موافق	عالية
3	16	16	1	1	0	4.3	0.97	86	11.56	موافق جداً	عالية

تحديات مكافحة التهرب الضريبي في سورية
 "دراسة حالة لمعوقات الأداء من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم في مدينة حماة"

عالية	موافق	8.53	84	0.87	4.2	1	0	3	15	15	4
							المتوسط الكلي للمحور 4.2				
							درجة الموافقة عالية				

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss27)

تشير النتائج إلى وجود موافقة عالية متعلقة بمتغير البنية التحتية الرقمية حيث أن جميع العبارات كانت الموافقة عليها عالية:

عبارة 1 (توفر خدمات الكهرباء ضروري لنجاح مكافحة التهرب الضريبي) عالية بمتوسط حسابي 4.41

عبارة 2 (يمكن تعويض ضعف الأنظمة الرقمية بالمتابعة الميدانية دون تأثير فعالية مكافحة التهرب الضريبي) عالية بمتوسط حسابي 4.

عبارة 3 (تحسين البنية التحتية الرقمية سيؤدي إلى زيادة معدلات كشف التهرب الضريبي) عالية بمتوسط حسابي 4.3.

عبارة 4 (يؤثر ضعف البنية التحتية على سرعة اكتشاف حالات التهرب الضريبي عالية بمتوسط حسابي 4.2).

الجدول رقم (5) نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الثاني الاطار التشريعي والعقوبات.

رقم السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T Test	اتجاه العينة
5	4	12	5	10	3	3.1	1.22	62	14.8	محايد
6	2	4	13	15	0	2.7	0.88	54	18.51	محايد
7	3	15	13	3	0	3.5	0.78	70	26.13	موافق
8	9	19	4	2	0	4	0.79	80	29.47	موافق
المتوسط الكلي للمحور 3.325 درجة الموافقة متوسطة										

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss27)

تشير النتائج إلى وجود موافقة متوسطة متعلقة بمتغير البنية التحتية الرقمية حيث أن جميع العبارات كانت الموافقة عليها متوسطة:

عبارة 1 (العقوبات المالية والغرامات المفروضة على المتهربين في التشريع السوري الحالي كافية لردعهم) متوسطة بمتوسط حسابي 3.1

عبارة 2 (التشريعات الحالية تغطي جميع أشكال التهرب الحديثة مثل (التجارة الالكترونية، التحولات الرقمية) متوسطة بمتوسط حسابي 2.7

عبارة 3 (النصوص القانونية الخاصة بمكافحة التهرب واضحة ولا تحتل التأويل) متوسطة بمتوسط حسابي 3.5.

عبارة 4 (العقوبات متناسبة مع حجم التهرب كلما زادت قيمة التهرب زادت شدة العقوبة) عالية بمتوسط حسابي 4.

الجدول رقم (6) نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الثالث التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الاخرى

رقم السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T Test	اتجاه العينة	درجة الموافقة
9	4	14	12	3	1	3.5	0.49	70	3.137	موافق	عالية
10	3	17	12	2	4	3.6	1.05	72	4.872	موافق	عالية
11	6	16	7	4	1	3.7	0.97	74	3.730	موافق	عالية
12	3	23	7	1	0	3.8	0.87	76	7.66	موافق	عالية
المتوسط الكلي للمحور 3.7 درجة الموافقة عالية											

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss27)

تشير النتائج إلى وجود موافقة عالية متعلقة بمتغير التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الاخرى الرقابية:

عبارة 1(يسمح الاطار القانوني الحالي بين الهيئة العامة والمصارف في تبادل المعلومات عن المعاملات المالية المشبوهة للمكلفين) عالية بمتوسط حسابي 3.5

عبارة 2(تؤدي آلية تبادل البيانات الحالية(ورقية-الكترونية) بين الهيئة والجهات الاخرى إلى تأخير في الحصول على المعلومات المطلوبة للكشف عن التهرب) عالية بمتوسط حسابي 3.6

عبارة 3(تؤدي اللجان المشتركة بين الهيئة العامة والجهات الحكومية الاخرى إلى اتخاذ اجراءات ملموسة وسريعة للتصدي للتهرب) عالية بمتوسط حسابي 3.7.

عبارة 4(يسمح الاطار القانوني الحالي بتبادل البيانات والمعلومات بشكل سري وشفاف بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الاخرى مثل (الجمارك- وزارة الداخلية) عالية بمتوسط حسابي 3.8.

الجدول رقم (7) نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الرابع التكامل الالكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف.

رقم السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T Test	اتجاه العينة	درجة الموافقة
13	0	5	8	19	2	2.5	0.82518	50	17.458	معارض	متوسط
14	1	9	14	9	1	3	0.88	60	19.707	محايد	متوسط
15	1	11	15	6	1	3.1	0.857	62	21.4	محايد	متوسط

متوسط	محايد	17.975	56	0.925	2.8	1	12	14	5	2	16
							المتوسط الكلي للمحور 2.9				
							درجة الموافقة متوسطة				

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss27)

تشير النتائج إلى وجود موافقة متوسطة متعلقة بمتغير التكامل الإلكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف. حيث أن جميع العبارات كانت الموافقة عليها متوسطة:

عبارة 1) (الهيئة العامة للضرائب والرسوم قادرة على الوصول الإلكتروني لجميع حسابات المكلفين المصرفية دون عوائق) متوسطة بمتوسط حسابي 2.5

عبارة 2) (يوجد نظام الكتروني موحد بين الهيئة العامة والمصارف يسهل تبادل البيانات الضريبية تلقائياً) متوسطة بمتوسط حسابي 3.

عبارة 3) (بيانات الحسابات المصرفية المتاحة للهيئة محدثة شهرياً على الأقل) متوسطة بمتوسط حسابي 3.1.

عبارة 4) (يمكن للهيئة رصد التحولات المالية غير المبررة) (كالتشتيت بين حسابات متعددة) متوسطة بمتوسط حسابي 2.8.

الجدول رقم (8) نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير التابع فاعلية مكافحة التهرب الضريبي في سورية

رقم السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T Test	اتجاه العينة	درجة الموافقة
17	8	15	7	3	1	3.8	1.016	76	21.589	موافق	عالية
18	7	11	5	10	1	3.4	1.206	68	16.348	موافق	متوسطة
19	1	13	11	9	0	3.2	0.869	64	21.305	محايد	متوسطة
20	1	13	16	4	0	3.3	0.7269	66	26.657	محايد	متوسطة
21	7	15	11	1	0	2.8	0.79661	56	20.668	محايد	متوسطة
22	8	17	5	5	0	3.7	0.97610	74	21.962	موافق	عالية
23	8	14	5	7	0	3.7	1.06517	74	20.126	موافق	عالية
24	9	16	5	4	0	3.9	0.94595	78	23.931	موافق	عالية
					المتوسط الكلي للمحور 3.5 درجة الموافقة عالية						

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss27)

تشير النتائج إلى وجود موافقة عالية متعلقة بمتغير التابع فاعلية مكافحة التهرب الضريبي في سورية

عبارة 1) (تساهم أنظمة المعلومات الضريبية (مثل برنامج الفواتير الإلكترونية) بشكل فعال في رصد حالات التهرب الضريبي) عالية بمتوسط حسابي 3.8

عبارة 2) توفر الهيئة العامة للضرائب بنية تحتية مستقرة (كهرباء، انترنت، أجهزة) مما يدعم عمليات الرقابة الضريبية بشكل مستمر) متوسطة بمتوسط حسابي 3.4

عبارة 3) (التشريعات الضريبية السورية الحالية توفر عقوبات رادعة لمنع التهرب الضريبي) متوسطة بمتوسط حسابي 3.2.

عبارة 4) (تطبيق العقوبات على المتهربين يتم بشكل صارم ومتسق دون تحيز) متوسطة بمتوسط حسابي 3.3.

عبارة 5) (يوجد تنسيق فعال بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف للكشف عن الحالات المشبوهة) متوسطة بمتوسط حسابي 2.8

عبارة 6) (يعمل التعاون بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الرقابية الأخرى مثل الجمارك على تحسين قدرة كشف التهرب). عالية بمتوسط حسابي 3.7

عبارة 7) (أساليب مكافحة الحالية (رقابة ميدانية، أنظمة رقمية) تمكن من كشف معظم حالات التهرب الضريبي) عالية بمتوسط حسابي 3.7.

عبارة 8) (تحقق جهود مكافحة التهرب الضريبي في سورية نتائج ملموسة في زيادة الحصيلة الضريبية تحيز) عالية بمتوسط حسابي 3.9.

12-4- اختبار فرضيات البحث:

فرضية البحث الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية الرقمية في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.181 ^a	.033	.003	.63543

a. Predictors: (Constant), DIG

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.440	1	.440	1.089	.304
	Residual	12.921	32	.404		
	Total	13.360	33			

a. Dependent Variable: Tax

b. Predictors: (Constant), DIG

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2.482	.947		.013
	DIG	.286	.274	.181	.304

a. Dependent Variable: Tax

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss27)

بناءً على نتائج الجدول السابق نتبين أن:

قيمة $F\text{-value}=1.089$ منخفضة كما أن تأثير معامل بيتا 0.181 وهو ضعيف جداً وقيمة $p\text{-value}=0.304$ وهي أكبر من 0.05 وبناءً عليه نقبل فرضية العدم وبالتالي: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية الرقمية في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
 فرضية البحث الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لغياب التشريعات الرادعة في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.584 ^a	.341	.320	.52452

a. Predictors: (Constant), LEG

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.556	1	4.556	16.562	.000 ^b
	Residual	8.804	32	.275		
	Total	13.360	33			

a. Dependent Variable: Tax

b. Predictors: (Constant), LEG

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	1.535	.482		.003
	LEG	.716	.176	.584	.000

a. Dependent Variable: Tax

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss27)

من الجدول السابق رقم (10) نجد أن:

معامل الارتباط ($R = 0.584$) يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة الشدة بين غياب التشريعات الرادعة للتهرب الضريبي وفعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

معامل التحديد ($R^2 = 0.341$) يعني أن نسبة 34% من التغير في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية يمكن تفسيرها من خلال غياب التشريعات الرادعة.

قيمة F العالية (16.562) مع دلالة إحصائية $Sig = 0.000$ تعني أن النموذج الإحصائي المستخدم ذو دلالة إحصائية عالية.

من الجدول السابق نجد أن قيمة $Sig. = 0.000$ وهي أقل من 5% وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لغياب التشريعات الرادعة في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والرسوم والجهات الأخرى مثل (المصارف-البنوك) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.456 ^a	.208	.183	.57496

a. Predictors: (Constant), INS

ANOVA ^a					
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
1	Regression	2.782	1	2.782	.007 ^b
	Residual	10.578	32	.331	
	Total	13.360	33		

a. Dependent Variable: Tax

b. Predictors: (Constant), INS

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	1.394	.720		.062
	INS	.709	.245	.456	.007

a. Dependent Variable: Tax

من الجدول السابق رقم (11) نجد أن:

معامل الارتباط ($R = 0.456$) يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة الشدة بين التنسيق المؤسسي وفعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

معامل التحديد ($R^2 = 0.208$) يعني أن نسبة 20.8% من التباين في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية يمكن تفسيره بضعف التنسيق المؤسسي

قيمة F العالية (8.416) مع دلالة إحصائية $Sig = 0.007$ وهي أقل من 5% وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والرسوم والجهات الأخرى مثل (المصارف-الجمارك) في فعالية التهرب الضريبي في سورية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لغياب التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار للفرضية الرابعة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.446 ^a	.199	.174	.57837

a. Predictors: (Constant), EL

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.656	1	2.656	7.940	.008 ^b
	Residual	10.704	32	.335		
	Total	13.360	33			

a. Dependent Variable: Tax

b. Predictors: (Constant), EL

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2.199	.460		.000
	EL	.551	.196	.446	.008

a. Dependent Variable: Tax

من الجدول السابق رقم (12) نجد أن:

معامل الارتباط ($R = 0.446$) يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة الشدة بين التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف وفعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

معامل التحديد ($R^2 = 0.199$) يعني أن نسبة 19.9 % من التباين في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية يمكن تفسيره بضعف التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف .

قيمة F العالية (7.940) مع دلالة إحصائية $0.008 = \text{Sig}$ وهي أقل من 5% وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لغياب التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

-12-5- اختبار التعددية الخطية: لإجراء الانحدار المتعدد لابد في البداية من إجراء اختبار التعددية الخطية، كما هو موضح في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) اختبار التعددية الخطية

Coefficients ^a			
Collinearity Statistics			
Model		Tolerance	VIF
1	DIG	.973	1.028
	LEG	.970	1.031
	INS	.698	1.432
	EL	.701	1.427

a. Dependent Variable: Tax

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss27)

نلاحظ أن جميع قيم VIF أقل من 3 وجميع قيم $\text{Tolerance} < 0.4$ (أعلى من الحد الأدنى 0.2) وبناءً عليه لا يوجد مشكلة تعددية خطية وبإمكاننا إجراء اختبار الانحدار المتعدد.

-12-6- نتائج الانحدار المتعدد واختبار الفرضية الرئيسية: يوضح الجدول رقم (14) نتائج الانحدار المتعدد:

الجدول رقم (14) نتائج الانحدار المتعدد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.792 ^a	.627	.575	.41474

a. Predictors: (Constant), EL, DIG, LEG, INS

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.372	4	2.093	12.168	.000 ^b
	Residual	4.988	29	.172		
	Total	13.360	33			

a. Dependent Variable: Tax

b. Predictors: (Constant), EL, DIG, LEG, INS

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.943	.824		-1.144	.262
	DIG	.107	.181	.068	.589	.560
	LEG	.727	.141	.594	5.154	.000
	INS	.359	.211	.231	1.702	.099
	EL	.450	.168	.364	2.683	.012

a. Dependent Variable: Tax

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss27)

يتبين من نتائج الجدول السابق رقم (14) مايلي:

- إن معامل الارتباط (0.792): يشير إلى وجود علاقة قوية جداً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- أن قيمة $R^2=0.627$ وهذا يعني أن هذه المتغيرات الأربعة تفسر معاً ما نسبته 62.7% من التباين في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- يوجد للمتغيرات الأثر التالي حسب ترتيب قوتها:
 - 1- الاطار التشريعي وهو الأكثر تأثيراً حيث بلغت قيمة معامل بيتا = 0.594
 - 2- التكامل الالكتروني حيث بلغت قيمة معامل بيتا = 0.364
 - 3- التنسيق المؤسسي وكان تأثيره موجهاً ولكنه عند حدود الدلالة الإحصائية وقيمة بيتا بلغت قيمة بيتا = 0.231
 - 4- البنية التحتية الرقمية لم تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية.
- بلغت قيمة $\text{sig} = 0.00$ أي إن النموذج ذو دلالة إحصائية؛ أي أن المتغيرات الأربعة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي في المتغير التابع. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين مجموعة العوامل الهيكلية المتمثلة في (البنية التحتية الرقمية-الاطار التشريعي-التنسيق المؤسسي-التكامل الالكتروني) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.

النتائج:

- 1- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية الرقمية في القدرة على مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 2- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لغياب التشريعات الرادعة في القدرة على مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 3- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة للضرائب والرسوم والجهات الاخرى مثل (المصارف-الجمارك) في القدرة على مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 4- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لغياب التكامل بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف في القدرة على مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 5- أظهرت نتائج الانحدار المتعدد (بعد استبعاد مشكلة التعددية الخطية) يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين مجموعة العوامل الهيكلية المتمثلة في (البنية التحتية الرقمية-الاطار التشريعي-التنسيق المؤسسي-التكامل الالكتروني) في فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية.
- 6- تساهم المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير تباين فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية بنسبة معنوية احصائياً مع تفاوت في قوة مساهمة كل متغير حيث كان الاطار التشريعي الأكثر تأثيراً مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة.
- 7- تشير النتائج السابقة إلى أن جوهر مشكلة مكافحة التهرب الضريبي في سورية هو تشريعي-مؤسسي، حيث أن قوة الاطار القانوني كانت العامل الحاسم. كما أن فعالية التكامل الالكتروني تؤكد أن الحلول التقنية تكون مجدية فقط عندما تخدم اطاراً قانونياً راسخاً. ومن اللافت أن البنية التحتية الرقمية بمفردها لم تظهر تأثيراً معنوياً، مما يدحض الافتراض الشائع بأن التحدي هو تقني محض، ويرجح أن المشكلة تكمن في غياب التطبيق الفعال لهذه البنية ضمن استراتيجية متكاملة.

التوصيات:

- 1- تعزيز العقوبات الرادعة وربط الغرامات بنسبة من حجم التهرب وليس مبالغ ثابتة، وإنشاء دوائر قضائية ضريبية متخصصة.
- 2- إنشاء شرائح ومعدلات ضريبية عادلة تراعي المقدرة التكلفة للمكلف وربط الحد الأدنى المعفى بمعدل التضخم.
- 3- اعتماد حزمة اصلاح متكاملة للإصلاح الضريبي وربط أي اصلاح تشريعي بتعديلات تقنية وتنسيقية مصاحبة، مع إعادة توجيه استثمارات البنية التحتية لتخدم هذا التكامل.

4- تعزيز التنسيق المؤسسي والتكامل الإلكتروني من خلال إنشاء لجنة عليا للتنسيق الضريبي تضم ممثلين عن الهيئة العام للضرائب والمصرف المركزي، وزارة الداخلية، الجمارك واتحاد الغرف التجارية.

(The Reviewer)

- 1- (Medko et al., 2020), "Combating Tax Evasion and its Impact on Tax Revenue: A Comparison between Egypt, Turkey and Malaysia," Journal of Environmental Sciences, Part 3, Smart, Legal and Administrative Sciences, Volume 49, Issue 1.
- 2- (Al-Subaihi Alaa, 2022), "The Role of Digital Transformation in Reducing Tax Evasion," Homs University Journal, Volume 44, Issue 26.
- 3- Hossain, M. S., Ali, M. S., Ling, C. C., & Fung, C. Y. (2024). Tax avoidance and tax evasion: current insights and future research directions from an emerging economy. Asian Journal of Accounting Research, 9(3), 275-292.
- 4- GUYTON, John, et al. *Tax evasion at the top of the income distribution: Theory and evidence*. National Bureau of Economic Research, 2021.
- 5- Benkraiem, R., Uyar, A., Kilic, M., & Schneider, F. (2021). Ethical behavior, auditing strength, and tax evasion: A worldwide perspective. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43, 100380.
- 6- Bashour, Essam - Nour Allah - Al-Batrik, Younes Tax Legislation Damascus University, Sixth Edition 1999-2000, p. 51.
- 7- Law No. 25 of 2003.
- 8- Wadad Al-Alba - Muhammad Bashir Al-Tawil: Public Finance and its Applications in Syrian Tax Legislation, General Establishment for Publications: Syria 2000, p. 112.
- 9- Elias Haddad, A Study of Tax Evasion in Syria and Methods of Combating It, Damascus, 2009, p. 8.
- 10- Elias Haddad, "Tax Evasion in Syria", p. 9.
- 11- Lamis Assaf Bakir, "Avoiding Double Taxation of Income Taxes", Damascus, 2006, p. 37.
- 12- Lamis Assaf, "Avoiding Double Taxation", p. 38.
- 13- Elias Suleiman, previous reference, p. 26.
- 14- Lamis Assaf, "Avoiding Double Taxation", previous reference, p. 39.
- 15- Specialized legal encyclopedia <https://mail.arab-ency.com.sy/law/details/>
- 16- Youssef Shabat, "Public Finance and Financial Legislation," Damascus University, 2009,p455.
- 17- Fatima Al-Suwaissi, "Public Finance", Modern Book Foundation, Tripoli, Lebanon, 2005,p234.
- 18- Youssef Shabat, previous reference, p. 456.

الملاحق

الاستبيان

استبيان بحث ميداني: السيد / السيدة المحترم(ة)

تحية طيبة وبعد

في إطار إعداد دراسة ميدانية نتشرف بتقديم هذا الاستبيان بعنوان (تحديات مكافحة التهريب الضريبي في سورية دراسة ميدانية لمعوقات الأداء من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم) نرجو منكم التكرم بالإجابة على جميع العبارات الواردة في هذا الاستبيان، بكل موضوعية ودقة، وذلك باختيار الإجابة التي تعبر عن رأيكم الفعلي وتجربتكم الشخصية، بوضع إشارة صح في الخانة المناسبة أمام كل عبارة.

ونؤكد لكم أن كافة المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العملي فقط، كما أن مساهمتكم الكريمة ستكون ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وواقعية يمكن أن تسهم في تحسين واقع التحصيل الضريبي في سورية.

مع جزيل الشكر والتقدير لتعاونكم الكريم

البيانات الشخصية والمهنية:

(الجنس:1)

☐ ذكر

☐ أنثى

(2) العمر

☐ أقل 30 سنة

☐ من 30 إلى 40

☐ من 41 إلى 50

☐ من 51 فما فوق

(3) المستوى الوظيفي:

موظف

☐ رئيس قسم

☐ مدير إدارة

□ مدير عام

البنية التحتية الرقمية:

الرقم	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
4	توفر خدمات الكهرباء ضروري لنجاح مكافحة التهرب الضريبي					
5	يمكن تعويض ضعف الأنظمة الرقمية بالمتابعة الميدانية دون تأثير فعالية مكافحة التهرب الضريبي					
6	تحسين البنية التحتية الرقمية سيؤدي إلى زيادة معدلات كشف التهرب الضريبي.					
7	يؤثر ضعف البنية التحتية على سرعة اكتشاف حالات التهرب الضريبي					

الاطار التشريعي والعقوبات

الرقم	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
8	العقوبات المالية والغرامات المفروضة على المتهربين في التشريع السوري الحالي كافية لردعهم					
9	التشريعات الحالية تغطي جميع أشكال التهرب الحديثة مثل (التجارة الالكترونية، التحولات الرقمية)					
10	النصوص القانونية الخاصة بمكافحة التهرب واضحة ولا تحتمل التأويل					
11	العقوبات متناسبة مع حجم التهرب (كلما زادت قيمة التهرب زادت شدة العقوبة)					

(التنسيق المؤسسي بين الهيئة العام للضرائب والجهات الرقابية الأخرى)

الرقم	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
12	يسمح الاطار القانوني الحالي بين الهيئة العامة والمصارف في تبادل المعلومات عن المعاملات المالية المشبوهة للمكلفين					
13	تؤدي آلية تبادل البيانات الحالية (ورقية- الكترونية) بين الهيئة والجهات الأخرى إلى تأخير في الحصول على المعلومات المطلوبة للكشف عن التهرب					
14	تؤدي اللجان المشتركة بين الهيئة العامة والجهات الحكومية الأخرى إلى اتخاذ اجراءات ملموسة وسريعة للتصدي للتهرب					
15	يسمح الاطار القانوني الحالي بتبادل البيانات والمعلومات بشكل سري وشفاف بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الأخرى مثل (الجمارك- وزارة الداخلية)					

التكامل الالكتروني بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف

الرقم	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
16	الهيئة العامة للضرائب والرسوم قادرة على الوصول الالكتروني لجميع حسابات المكلفين المصرفية دون عوائق					
17	يوجد نظام الكتروني موحد بين الهيئة العامة والمصارف يسهل تبادل البيانات الضريبية تلقائياً					
18	بيانات الحسابات المصرفية المتاحة للهيئة محدثة شهرياً على الأقل					
19	يمكن للهيئة رصد التحولات المالية غير المبررة (كالتشتيت بين حسابات متعددة)					

فعالية مكافحة التهرب الضريبي في سورية

تحديات مكافحة التهرب الضريبي في سورية
"دراسة حالة لمعوقات الأداء من وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم في مدينة حماة"

الرقم	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
20	تساهم أنظمة المعلومات الضريبية (مثل برنامج الفواتير الالكترونية) بشكل فعال في رصد حالات التهرب الضريبي					
21	توفر الهيئة العامة للضرائب بنية تحتية تقنية مستقرة (كهرباء، إنترنت، أجهزة) مما يدعم عمليات الرقابة الضريبية بشكل مستمر					
22	التشريعات الضريبية السورية الحالية توفر عقوبات رادعة لمنع التهرب الضريبي					
23	تطبيق العقوبات على المتهربين يتم بشكل صارم ومتسق دون تحيز					
24	يوجد تنسيق فعال بين الهيئة العامة للضرائب والمصارف للكشف عن الحالات المشبوهة					
25	يعمل التعاون بين الهيئة العامة للضرائب والجهات الرقابية الأخرى مثل الجمارك على تحسين قدرة كشف التهرب.					
26	أساليب المكافحة الحالية (رقابة ميدانية، أنظمة رقمية) تمكن من كشف معظم حالات التهرب الضريبي					
27	تحقق جهود مكافحة التهرب الضريبي في سورية نتائج ملموسة في زيادة الحصيلة الضريبية .					